



سياسة الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي

binbaz1420



الرقابة الداخلية:

هي عملية ينفذها مجلس الأمناء للمؤسسة وإدارتها التنفيذية وغيرهم من الأفراد، وينص تصميمها لتقديم تأكيد معقول حول تحقيق المؤسسة أهدافها المتعلقة بالعمليات التشغيلية وإعداد التقارير والنزاج الرقابي.

ولا تقتصر الرقابة الداخلية على الأنشطة المالية والمحاسبية فقط، بل تشمل كافة جوانب المؤسسة، ونجمع بين المسئويات المخلفة من الموظفين والإدارة التنفيذية ومجلس الأمناء.

أدوات الرقابة الداخلية تشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

١) خطة استراتيجية [أهداف استراتيجية وخطة عمل].

٢) دليل هيكل تنظيمي [مصمم وفق قواعد الحوكمة ويشتمل على لجان وإدارة للمخاطر].

٣) دليل هيكل وظيفي [يشتمل على وظيفة للمطابقة والنزاج].

٤) دليل للكفاءات والنزاهة التي يجب أن تتوفر في شاغلي الوظائف.

٥) مصفوفة صلاحيات إدارية ومالية.

٦) دليل سياسات وإجراءات للوحدات التنظيمية [مصمم وفق مبدأ الرقابة المزدوجة للإجراء الواحد].

٧) بطاقات وصف وظيفي واضحة.

٨) نظام تقارير دورية للوحدات التنظيمية.

٩) نظام تقييم للإدارة التنفيذية ومجلس الأمناء.

١٠) ميثاق مجلس الأمناء.

١١) ميثاق وسياسات السلوك المهني والقيح الأخلاقية للإدارة التنفيذية [والذي يجب أن ينضم وجود

قناة للموظفين للإبلاغ عن المخالفات مع ضمان حمايتهم].

١٢) خطة تدريب سنوية لمجلس الأمناء والإدارة التنفيذية.

١٣) دليل الموظف.

١٤) الاسئعانة بالنظى الالية للعمليات وفق مبدأ النكفة والمائد.

المسئول عن تحديث وصيانة أدوات الرقابة الداخلية:

إن تحديث أدوات الرقابة الداخلية وصيانتها هي مسؤولية كل شاغل وظيفة في الهيكل التنظيمي، فالموظف مسؤول أمام مدير الوحدة التنظيمية، ومدير الوحدة التنظيمية مسؤول أمام المسؤول التنفيذي، والمسؤول التنفيذي مسؤول أمام مجلس الأمناء.

الخلاصة:

إن الرقابة الداخلية هي أداة وقائية لتحقيق أهداف محددة وهي:

١- أهداف العمليات:

تتعلق بكفاءة وفعالية العمليات بما في ذلك أهداف الأداء المالي، وإداء العمليات، وحماية الأصول من الخسارة.

٢- أهداف التقارير :

وتتعلق بالتقارير المالية وغير المالية، الداخلية والخارجية، وقد تشمل الوثوقية والالتزام بالمواعيد المقررة والشفافية وأي شروط أخرى تضعها الجهات التنظيمية أو الجهات المعترف بها والمخولة بوضع المعايير أو نص عليها سياسات المؤسسة

٣- أهداف الامثال:

وتتعلق بالقيود بالقوانين واللوائح التي نخضع لها المؤسسة.

التدقيق الداخلي:

هي توفير منهجية منظمة ومنضبطة لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة وهو التقييم المستقل والموضوعي لأنظمة الرقابة الداخلية لدى المؤسسة بهدف إدارة المخاطر، بطريقة فعالة في حدود درجة تقبل المخاطر. وينع من خلال وحدة تنظيمية تابعة للجنة التدقيق والتي تتبع مجلس الأمناء، وتقوم وحدة التدقيق الداخلي بإعداد خطة عمل سنوية تعتمد من لجنة التدقيق وتقدم تقرير دوري عن نشاط التدقيق الداخلي.

الخلاصة:

إن التدقيق الداخلي هو أداة إكثشافيه توضح مدى تقييد الوحدات التنفيذية بالضوابط المرسومة.

العلاقة بين الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي:

تتضح العلاقة بينهما بأنها علاقة تكاملية، حيث الرقابة الداخلية تضع الضوابط التي يجب إدارة الأعمال على أساسها، والتدقيق الداخلي هو نشاط إكثشافي يحقق التأكيد من تنفيذ ضوابط الرقابة الداخلية، والذي يؤكد تلك العلاقة التكاملية هي تطابق الأهداف بين الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي.

جدول التغييرات في هذه السياسة

رقم التغيير	التاريخ	بيان مختصر
مسودة	٢٠٢٠/٠٨/٢٨هـ	يسري العمل بهذه السياسة من تاريخ إعدادها من قبل مجلس الأمناء
إصدار ٠٠١ - س ي	٢٠٢١/٠٤/٠٧هـ	نح إعداد هذه السياسة بموجب قرار مجلس الأمناء رقم (٤٢/١٢/٠١) في جلسنه الثانية عشرة بتاريخ: ٢٠٢١/٠٤/٠٧هـ
إصدار ٠٠٢ - س ي	٢٠٢٢/١٢/٢١هـ	نح تحديث هذه السياسة بموجب قرار مجلس الأمناء رقم (٤٤/١٩/٠١) في جلسنه التاسعة عشرة بتاريخ: ٢٠٢٢/١٢/٢١هـ



مُؤَسَّسَةٌ خَيْرٌ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ الْخَيْرِيُّ

Ibn Baz Charitable Foundation

binbaz1420



+966 11 435 4444

info@binbazfoundation.sa